المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 27-08-2005 العـــدد : 1871
الصفحـات : 10 المسلسل : 6

الغلاف

الإيرادات.. في خدمة الشعب السعودي:

انتظرنا مكرمة.. فأرادها المليك مكرمات

انتظر السعوديون مكرمة وهم يستقبلون عهدهم الجديد فأرادها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - سلسلة من المكرمات والمفاجآت، في سلسلة متكاملة من مبادرات العطاء السخي التي يعم خيرها كل فرد وكل أسرة، وتأخذ أبعاداً تنموية وانسانية وحضارية تتجاوز متطلبات الحاضر إلى أحلام وتطلعات المستقبل.

الدولة أوفت ما عليها وزيادة والكرة الآن في ملعب الجهاز التنفيذي لترجمة الميزانيات الإضافية إلى مشروعات ملموسة

لم يعد لأي مواطن سعودي عذر في عدم الانخراط في مجالات العمل والبناء فكل وسائل الدعم والتشجيع متاحة للجميع

توقع السعوديون هدية فأرادها مليكهم وولي أمرهم نقلة نوعية في مستوى معيشتهم، وفتحاً تنموياً في اقتصادهم، ودفعة قوية على طريق الرخاء والازدهار والفرص اللامحدودة لكسب العيش الكريم بدعم لا نظير له في العالم للمواطن في معاشه وسكنه ومصادر رزقه ورعايته وما يتمتع به من تسهيلات وخدمات.

ميزانية قائمة بذاتها وباعتمادات بعشرات المليارات من الريالات أمر خادم الحرمين الشريفين بتوجيهها لصالح المواطن السعودي مباشرة، أو ضخها في مواعين اقتصادية وتنموية مخصصة لمساعدة هذا المواطن بالإعانات والتسهيلات المالية والقروض الميسرة، وإقامة مشروعات بنيات أساسية وخدمية جديدة لراحة ورفاهية المواطن ورفع مستواه المعيشي.

هذه الميزانية الإضافية الضخمة أراد الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن يكون للفقراء والمحتاجين وشرائح المجتمع الضعيفة فيها نصيب الأسد. فهذه الفئات كانت على الدوام هاجساً لخادم الحرمين الشريفين منذ أن كان ولياً للعهد. وقد تفقد أحوالها على الطبيعة وزار بيوتها وعرف احتياجاتها ووضع أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، ودفع من ماله الخاص لإقامة مشروعات لمساعدة الفقراء أصبحت نموذجاً يقتدى به من الجهد الإنساني والعمل الخيري. ولذلك لم يكن غريباً أن تفوز شرائح المجتمع السعودي الضعيفة اقتصادياً بالحصة الأكبر من فوائض إيرادات العام المالي عام ١٤٢٥- ١٤٢٦هـ في صورة رائعة للتطبيق العملي لمبدأ التوزيع العادل للثروة الوطنية، وتحقيق استفادة كافة المواطنين من النعم والخيرات الوفيرة التي منّ الله بها على هذا البلد الطيب والمبارك.

وإذا كان السعوديون قد بايعوا مليكهم وسمو ولي عهده الأمين وقلوبهم ملأى بالثقة والطمأنينة والأمل فإن سحائب الخير التي بكرت بالهطول وغمرت القلوب بالفرح والغبطة والتفاؤل والفأل الحسن ترسم في الأفق السعودي ملامح غد مشرق وواعد بالخير والنماء، وتفتح أمام كل السعوديين آفاقاً رحبة للتطور وبناء الذات والانخراط في حركة التنمية والنهضة الاقتصادية والاجتماعية، فالأمر السامي الكريم الذي أصدره الملك عبدالله بن عبدالعزيز يوم الاثنين الماضي تضمن جملة من المكتسبات تبدأ من دعم ميزانية الأسرة مباشرة بزيادة رواتب العاملين بالدولة من مدنيين وعسكريين وكذلك المتعاقدين بنسبة ١٥٪، وصرف راتب شهر متضمناً الزيادة الجديدة لشاغلي المراتب الدنيا من الخامسة فما دون، وللأفراد العسكريين من رتبة رئيس رقباء فما دون، بما في ذلك العاملون المعينون على سلم رواتب المستخدمين والمعينين على بند الأجور وجدول مكافأة الأئمة والمسؤولين وخدم المساجد والجوامع وكل ما يعادل راتبه الأساسي الراتب الأساسي للمرتبة الخامسة فما دون من فئات العاملين الأخرى. ويستفيد من هذه المكرمة أكثر من مليون من موظفي القطاع العام وأكثر من ١٤٣ ألف متقاعد حكومي. ولم يكتف خادم الحرمين الشريفين بهذه الزيادة المباشرة في رواتب ذوي الدخل المحدود ولكنه أمر أيضاً بزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من ١٦,٢٠٠ ريال إلى ٢٨,٠٠٠ ريال في العام مما يساعد على رفع المستوى المعيشي للأسر المستفيدة ويعينها على تلبية متطلبات الحياة الكريمة، وتضمنت بنود الأمر السامي الكريم الأخرى تخصيص ٧٨ مليار ريال موزعة على قطاعات الخدمات والاسكان الشعبي وصناديق دعم المواطن السعودي. فقد تم تخصيص ٣٠ مليار ريال لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات على مدى الخمس سنوات القادمة وتشمل الاعتمادات ٧ مليارات ريال لخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتحلية المياه و٣ مليارات لمباني مراكز الرعاية الصحية و٣ مليارات ريال لشبكة الطرق و٤ مليارات ريال لمباني مدارس البنين والبنات و٤,٥ مليارات ريال لمشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية و٤ مليارات ريال لمباني الجامعات والكليات الجديدة و٢,٥ مليار ريال لمشروعات التعليم الفني والتدريب المهني. ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن ضخ هذه الأموال في مشروعات القطاعات الخدمية من شأنه تحريك الدورة الاقتصادية بكاملها وتنشيط قطاعات العمل المختلفة وفتح آلاف الوظائف أمام السعوديين الراغبين في العمل، أضف إلى ذلك أن هذه المخصصات ستضيف منجزات ملموسة على صعيد نوعية الخدمات التي يحظى بها المواطن السعودي وستنعكس على مستويات المعيشة وتلبي طموحات كل السعوديين ليس على صعيد وفرة ومستوى الخدمات المقدمة لهم، بل أيضاً على صعيد توسيع هوامش اختيار ما يلبي رغباتهم من فرص التعليم والعمل.

ولتحقيق هذه الغاية ولإعطاء المواطن السعودي هامشاً كبيراً لحرية الحركة في بناء مستقبله، وجه المليك المفدى بتخصيص مبالغ ضخمة لصناديق الدعم والإقراض الميسر التي أنشئت أساساً لمساعدة المواطن السعودي على تحقيق طموحاته وآماله. فقد أمر المرسوم الملكي بزيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٩ مليارات ريال، مما يضاعف إمكانات الصندوق لتلبية حاجة الأعداد المتزايدة من المواطنين

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 27-08-2005 العـــدد : 1871
الصفحـات : 11 المسلسل : 6

الرأي الأول

لقروض الاسكان الميسرة. وخص خادم الحرمين الشريفين الأسر الفقيرة بعناية خاصة بتخصيص مبلغ ٨ مليارات ريال لإقامة مشروعات للإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة خلال السنوات الخمس القادمة مما يعني توفير السكن المريح لآلاف الأسر السعودية التي لا تسمح إمكاناتها بالاستفادة من قروض صندوق التنمية العقارية. ويتوقع أن تحقق هذه المخصصات للمشروعات الاسكانية طفرة كبيرة في توفير آلاف الوحدات السكنية الجديدة وتحقيق نهضة عمرانية شاملة ستعم فوائدها قطاعات متعددة في الاقتصاد السعودي، ولتوفير المزيد من تسهيلات التمويل للمواطنين الراغبين في إقامة مشروعات عمل خاصة من ذوي الدخل المحدود أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيادة رأس مال بنك التسليف بمبلغ ٣ مليارات ريال، وهي لفتة موجهة خصيصاً للشباب السعودي الذين يرغبون في العمل في سوق المهن الحرة. كما تمت زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية بأكثر من الضعفين ليصل رأسمال البنك إلى ٢٠ مليار ريال لدعم نهضته الصناعية الوطنية السعودية وتوسيع قاعدة القطاع الصناعي السعودي الذي أصبح يشكل رقماً مهماً في الدخل القومي، ووجه خادم الحرمين الشريفين أيضاً بالاسراع بتخصيص مبلغ ١٥ مليار ريال لدعم برنامج الصادرات السعودية لتشجيع المصدرين السعوديين وتمكين المنتج الوطني من المنافسة في الأسواق الخارجية.

إن كل واحد من هذه البنود يساوي ميزانية بعض الدول، فهذه أرقام كبيرة بكل المقاييس، بحيث يمكن اعتبارها بداية طفرة اقتصادية كبرى وفرت لها الدولة السعودية كل مقومات النجاح والاستمرارية وبتخصيص هذه الموارد الاضافية الهائلة لصالح المواطن مباشرة، تكون الدولة قد أوفت بما عليها وزيادة، وبقي أن تتحمل الأجهزة التنفيذية مسؤولية الاسراع بترجمة هذه الميزانيات الضخمة إلى مشروعات ملموسة وفق الخطط والبرامج التي حددتها الدولة. فلم يعد هناك عذر في تأخير الاستجابة لاحتياجات المواطنين واستكمال مشروعات البنيات الخدمية الأساسية في كل القطاعات. وبهذا العطاء السخي وضعت الدولة المواطن السعودي نفسه أمام مسؤولية كبيرة تتمثل في التزام روح الجدية وحشد الطاقات والانخراط بهمة وتصميم في مجالات العمل المختلفة التي يتوقع أن تشهد انتعاشاً كبيراً يستدعي كل الموارد البشرية السعودية بالشكل الذي يضع حداً نهائياً ومعالجة جذرية لمشكلات توظيف السعوديين والسعوديات، ومع الانخفاض المستمر في مستويات الدين العام الذي حرصت الدولة على توجيه حصة مقدرة من فائض الإيرادات لخدمته، فإن كل المؤشرات تؤكد بأن الاقتصاد السعودي مرشح لفترة نمو وازدهار ستضعه بإذن الله في مصاف أقوى الاقتصاديات العالمية خصوصاً مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط وزيادة الاستثمارات السعودية في هذا القطاع الاستراتيجي وسياسات الدولة السعودية الحكيمة في تنويع مصادر الدخل غير النفطي من خلال دعم وتشجيع روافد الاقتصاد السعودي الأخرى.

قرارات خادم الحرمين الشريفين تحقق نقلة نوعية في حياة المواطنين وتنعش الاقتصاد وتشجع المواطن على المبادرة لبناء مستقبل زاهر لأسرته

أرقام الاعتمادات المالية الإضافية ميزانيات قائمة بذاتها والاهتمام بالفقراء وذوي الدخل المحدود يجسد معاني الرحمة والتراحم

وإذا كانت القيادة السعودية قد اعتمدت بعد الله على إرادة شعبها في الظروف التي اقتضت ترشيد الانفاق وشد الأحزمة، فإنها اليوم تسخر ما أفاء الله به من خير عميم لصالح العباد والبلاد نمواً ورخاءً وعيشاً كريماً لكل فرد في هذه الأسرة السعودية الواحدة التي يمسك زمامها قائد عظيم لا يرضى لشعبه إلا قمم المجد السامقة.